قياس تأثير الفساد الاقتصادي على التنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000 – 2021)

إعداد / صلاح عبدالله محمد الشاوش

عضو هيئة تدريس بقسم العلاقات الاقتصادية الدولية الاكاديمية الليبية للدراسات العليا جنزور

المستخلص

تهدف الدراسة إلى التعرف على الفساد الاقتصادي وأثره على تحقيق التنمية المستدامة، وتقديم إطار مفاهيمي حول مفهوم وماهية الفساد عموماً، والفساد الاقتصادي خصوصاً، والكشف عن الفساد الاقتصادي ومبرراته، ودوافعه الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، وإبراز طرق معالجة الفساد الاقتصادي وسبل الحد منه مستقبلاً، واتبع الباحث المنهج التاريخي: ويتمثل في سرد تاريخي ومنهج كمي لبداية نشوء وتطور الفساد الاقتصادي، والمنهج الوصفي التحليلي: ويتمثل في وصف ظاهرة الفساد الاقتصادي من كافة جوانبه، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: اختبار الإحصائي F – Bounds Tests، وإشارة ومعنوية معامل تصحيح الخطأ تؤكد وجود علاقة توازنيه بين معدل التنمية المستدامة ومتغيرات الدراسة من الأجل القصير إلى الأجل الطويل.

Abstract

The study aims to identify economic corruption and its impact on achieving sustainable development, provide a conceptual framework on the concept and nature of corruption in general, and economic corruption in particular, reveal economic corruption and its justifications, and its economic, political, and social motives, and highlight ways to address corruption. The researcher followed the economic approach and ways to reduce it in the future. The researcher followed the descriptive analytical approach: which consists of describing the phenomenon of economic corruption in all its aspects. The study reached a number of results, the most important of which are: The statistical test F - Boundes Tests, and the sign and significance of the error correction coefficient

confirm the existence of a balanced relationship between the rate of sustainable development and the variables of the study from the short term to the long term.

مقدمة :

الفساد الاقتصادي ليس ظاهرة حديثة طرأت على المجتمعات المعاصرة، بل إن المجتمعات القديمة عانت منه معاناة شديدة، كما أنه ليس ظاهرة محلية أيضاً، وإنما هو ظاهرة عالمية تختلف حدتها من بلد إلى آخر، ومن مجتمع إلى آخر. و يُعرف الفساد الاقتصادي بأنه سوء استخدام الوظيفة أو المنصب عموماً وجعل الهدف الشخصي فوق المصلحة العامة وهو مشكلة تواجه المجتمعات لذلك استأثر باهتمام الدارسين لاسيما منذ النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين، وذلك لأسباب عدة منها القدرة على كشف الفساد، وتنامي دور منظمات المجتمع المدني، وحرية التعبير، وتزايد انفتاح الدول على العالم، واهتمام المجتمع الدولي ومؤسساته بهذه الظاهرة الخطيرة . إن ممارسات الفساد الاقتصادي هي ممارسات غير شرعية وغير قانونية، وتتموه بالسرية والكتمان، وهي تضر بالمجتمع أولاً وبالنشاط الاقتصادي، وتؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، حيث يقلل الفساد من كفاءة الإنفاق العام ويضخمه، ويزيد من عجز الميزانية، ويقلل الإيرادات العامة ويضعف جودة البنية الأساسية، ويؤثر سلبا على روح الإبداع، والابتكار، ويقلل من الاستثمار المحلي والأجنبي.

لقد أصبح الفساد الاقتصادي ظاهرة محل اهتمام دولي، وإقليمي، ومحلي لما لها من آثار سلبية على المجتمع، لذلك بذلت جهود من مختلف المؤسسات والحكومات لمقاومة هذه الظاهرة، حيث شهد عام 1993م ميلاد (منظمة الشفافية الدولية)، وهي منظمة غير حكومية كرست جهودها لدعم الشفافية، وكبح جماح الفساد دولياً وإقليمياً، وأصبحت تنشر كل سنة تقريراً مفصلاً عن الفساد الاقتصادي في العالم، وتعد ترتيباً للدول على ضوء مقاييس إدراك الفساد (الوصال 2088 . ص153) . إن أشد أنواع الفساد الاقتصادي ضرراً ذلك الذي يقع في الدول النامية لاسيما تلك الدول التي تفتقر إلى وجود المنظمات غير الحكومية، وتلك التي لم تنضج فيها بعد مؤسسات المجتمع المدني، وأيضاً التي تكون فيها مثل هذه المؤسسات محظورة، فهذه المنظمات والمؤسسات تساعد كثيراً في كشق الآثار السلبية للفساد، كما هو الحال في الدول المتقدمة. و إزاء ما ترتب عليه من أثار سلبية وما أدى إليه من عرقلة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في

أغلب دول العالم ، الأمر الذي لم يجعل للاقتصاديين أي خيار إلا تناول هذه الظاهرة بالدراسة والتحليل.

مشكلة الدراسة:

تمت صياغة هذه المشكلة عبر تساؤل رئيسي : ما أثر الفساد الاقتصادي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ليبيا خلال الفترة (2000-2021).

أهمية الدراسة:

وتتمثل في اختيار موضوعاً علمياً مهماً يمس قطاعات اقتصادية عديدة، وله آثاره الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، والأمنية، والثقافية، إذ يسلط الضوء على آثار الفساد الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- تقديم إطار مفاهيمي حول مفهوم وماهية الفساد عموماً، والفساد الاقتصادي خصوصاً.

2- بيان الآثار السلبية للفساد الاقتصادي على الاقتصاد، والتنمية والنمو الاقتصادي في ليبيا.

3- معرفة عوامل استفحال ظاهرة الفساد الاقتصادي في الاقتصاد الليبي. إبراز طرق معالجته وسبل الحد منه مستقبلا. من خلال تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات بشأن موضوع الفساد الاقتصادي في ليبيا.

فرضية الدراسة :

توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين كل من متغير التنمية المستدامة و الفساد الاقتصادي و ذلك من خلال تأثيره على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاجلين القصير والطويل خلال فترة الدراسة.

منهجية الدراسة:

سيتم استخدام المنهج التحليلي الكمي لأجل اختبار فرضية الدراسة والوصول لنتائج اكثر واقعية .

حدود الدراسة:

1- الحدود المكانية: الاقتصاد الليبي.

2- الحدود الزمنية: وتتمثل في الفترة من (2000- 2021).

الدراسات السابقة:

1- دراسة رضوان (2021) مدى التزام ديوان المحاسبة الليبي بتطبيق معيار منظمة الانتوساي (5700) لمكافحة الفساد المالي في المؤسسات الحكومية: هدفت الدراسة إلى تناول الفساد لمالي والاقتصادي في الاقتصاديات النامية، وأسباب، ودوافع هذا الفساد، وطرق علاجه، وتحديداً الفساد المالي في ليبيا لاسيما في السنوات الخمس الأخيرة لبروز ظاهرة الفساد فيه بشكل واضح و توصلت الدراسة إلى إن الفساد المالي يحدث نتيجة لغياب الرقابة المالية الإدارية. كما يسهم الوضع السياسي المتأزم في انتشار ظاهرة الفساد المالي و الاقتصادي .

2- دراسة عمر (2011) الفساد وأثره على تفاوت الدخل والفقر (دراسة مقارنة) :هدفت الدراسة إلى معرفة تطور مفهوم الفساد في الفكر الاقتصادي الحديث ما بين النظرية والتطبيق، ودراسة العلاقة بين الفساد، وتفاوت توزيع الدخل الفكر في الفكر الاقتصادي، وتحليل اتجاهات الفساد في مصر، وقياس أثر الفساد على توزيع الدخل في الفقر في مصر، وبعض الدول العربية. وتوصلت الدراسة إلى أن تطور مفهوم الفساد تبعاً لتطور أساليب الفساد، والفاسد، والبيئة الاقتصادية المتدهورة، والوضع المالي الصعب. و يؤدي الفساد إلى زيادة معدلات التضخم، وضعف التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

3- دراسة زكري (2013) مدى فاعلية قوانين وتشريعات ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي الإداري في المؤسسات الحكومية والشركات العامة: هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية قوانين وتشريعات ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي الإداري في المؤسسات والشركات العامة، وذلك من خلال مناقشة تحليل دور الرقابة الحكومية في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، والتعرف على مدى فاعلية ديوان الرقابة المالية في محاربة الفساد. و توصلت الدراسة إلى إن عدم متابعة تحصيل الضرائب، والرسوم، وسائر الإيرادات العامة يُعد من أكثر العوامل التي تزيد من الفساد المالي في الشركات والمؤسسات العامة. وعدم قيام ديوان المحاسبة الليبي بتحريات ميدانية في الشركات الإنتاجية، والخدمية يزيد من الفساد المالي في الشركات العامة.

4 - دراسة بلموشي (2011) حالات من الفساد الاقتصادي وعلاجه في الاقتصاد الإسلامي: هدفت الدراسة إلى التركيز على الأبعاد التاريخية للفساد، وأسباب الفساد الاقتصادي، والكشف في مظاهر الفساد كالرشوة والتهرب الضريبي، وغسيل الأموال، وتحليل آليات الاقتصاد التقليدي في علاج الفساد الاقتصادي، ومقارنتها مع آليات الاقتصاد الإسلامي في علاج الفساد الاقتصادي. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مظاهر عديدة لظاهر الفساد الاقتصادي تتمثل في الرشوة، والتهرب الضريبي، وغسيل الأموال. كما إن آليات معالجة الفساد التقليدية لم تعد ملائمة ومواكبة لظاهرة الفساد والتي تتطور أساليبها يوماً بعد يوم.

المبحث الأول

مفاهيم عامة

المطلب الأول: الفساد الاقتصادي (مفهومه – أسبابه)

أولاً : مفهوم الفساد الاقتصادي

يتعلق الفساد الاقتصادي بالممارسات الاستغلالية للاحتكارات الاقتصادية وقطاعات الأعمال لصالح النخب، وتحقيق المصالح الاقتصادية الخاصة على حساب مصلحة المجتمع بشكل لا يتوافق مع القيم المضافة التي تسهم بها المجهودات الجمعية، ويتم ذلك نتيجة غياب المراقبة وضعف الضوابط والقواعد الحاكمة.(خليل، 2016- ص14 - 15) . وينجم الفساد الاقتصادي عن تركيز السلطة الاقتصادية في سياسات احتكارية تمتلك حجماً واسعاً في عملية اتخاذ القرارات، كما يقصد بالفساد الاقتصادي فساد الأجهزة الاقتصادية في الدولة التي تقود بالضرورة إلى إفساد كل الحقول والمؤسسات الأخرى (الحضرمي،2014. ص65).

هذا وقد جاء أحد تعريفات الفساد منصباً على هذا الجانب حيث إنه (تقبل الرشوة المتأتي عن الوضع الاقتصادي لاسيما في الدول النامية حيث تتبع سياسات اقتصادية غير مدروسة لا تراعي أي قدر من التوازن أو العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية والثروات بين فئات الشعب الأمر الذي يؤدي إلى قيام تباين طبقي واختلال في معدلات التدخل بين شرائح المجتمع) (نفس المصدر السابق : ص65).

ويُعد الفساد الاقتصادي ظاهرة عالمية خطيرة محدقة بالمجتمعات كافة وتسبب عرقلة لعملية التنمية الاقتصادية فضلاً عن مخاطرها الأخرى على الفرد والمجتمع، لذا تعددت

تعريفاته نظراً لتعدد زوايا النظر إلى الفساد والمذاهب والنظريات المفسرة لها. وهناك العديد من التعريفات للفساد الاقتصادي أهمها ما يلي:

1- عرفته الأمم المتحدة بأنه سوء استخدام السلطة لتحقيق المصلحة العامة لتحقيق أرباح، أو منافع خاصة، ويشمل ذلك جميع أنواع الرشاوي للمسؤولين المحليين، أو السياسيين، ولكنّه يستبعد الرشاوي التي تحدث فيما بين القطاع الخاص(داود 2011، ص178)

2- وعرّفه البنك الدولي بأنه استخدام الوظيفة لتحقيق منافع خاصة أو الاستغلال السيء للوظيفة العامة والرسمية من أجل تحقيق مصلحة خاصة (حسين2014. ص7.)

ويمكن حصر أهم مكونات الفساد الاقتصادي على النحو الآتي (الفتلي2009، ص9) : -

1- تخصيص الأراضي: من خلال قرارات إدارية علوية تأخذ شكل العطايا لتستخدم في ما بعد في المضاربات العقارية وتكوين الثروات.

2- إعادة تدوير أموال المعونات الأجنبية: للجيوب الخاصة (تشير بعض التقديرات إلى أن أكثر من 30% منها لا تدخل خزينة الدولة، وتذهب إلى جيوب المسؤولين، أو رجال الأعمال الكبار).

3- قروض المجاملة: التي تمنحها المصارف من دون ضمانات جدية لكبار رجال الأعمال المتصلين بمراكز النفوذ.

4- عمولات عقود البنية التحتية وصفقات السلاح.

5- العمولات والإتاوات : التي يتم الحصول عليها بحكم المنصب أو الاتجار بالوظيفة العامة (ريع المنصب).

ثانياً : أسباب الفساد الاقتصادي :

تتعدد أسباب انتشار الفساد الاقتصادي وتختلف من بلد إلى آخر، غير أن الأبحاث في هذا المجال تشير إلى أن انتشار الفساد يزداد عند توافر الظروف العامة التي تسمح له بالانتشار والتفشي ويمكن حصر أسباب الفساد الاقتصادي في الآتي :-

1- تدخل الحكومة في الاقتصاد: حينما يكون للمسؤولين الحكوميين دور عريض في تطبيق القواعد التنظيمية، قد تكون الأطراف الخاصة على استعداد لدفع الرشاوي

للمسؤولين الحكوميين للحصول على أي ربح يمكن تولده القواعد التنظيمية (آن إليوت 2000 ص123).

2- انخفاض مستوى دخل الموظفين الحكوميين: يعزز هذا انتشار الفساد إذ يضطر هؤلاء الموظفون إلى قبول الرشاوي كوسيلة لزيادة رواتبهم المتدنية، وتأمين دخل إضافي، وتحذر إدارة الشؤون المالية في صندوق النقد الدولي من مخاطر التخفيض الشامل لأجور الخدمة المدنية الذي يمكن أن يفضي إلى ارتفاع في السلوك الفاسد.(نفس المصدر السابق : ص125)

3- عدم وضوح النظام الضريبي، وعدم كفاية شفافية القوانين والإجراءات الضريبية: إضافة إلى إعطاء صلاحيات كبيرة لمحصلي الضرائب مع غياب الرقابة.

4- عدم استقرار البيئة القانونية والتشريعية التي تحكم المؤسسات الحكومية: إذ إن وجود نظام قانوني عادل فاعل، إضافة إلى وجود حكومة قادرة على تطبيق القوانين يؤثر على قيام هذه المؤسسات بالمهام الموكلة إليها بشكل فاعل يحد من انتشار الفساد، أما في حالة فشلها في تأدية وظائفها، فقد يدفع المتعاملين إلى اللجوء إلى أساليب غير قانونية لرشوة المسؤولين الحكوميين لإنجاز أعمالهم.

5- وجود قاعدة موارد طبيعية كبيرة وتضخم الجهاز الإداري: ذلك أن توفر ثروة طبيعية كبيرة في المجتمع يغري المسؤولين لممارسة الفساد بصورة أكبر مما في المجتمعات ذات الموارد المحدودة وهذا في ظل غياب معلومات مفصلة عن تلك الثروات في مختلف مراحل الإنتاج والتصدير، كما أن تضخم الجهاز الإداري من شأنه أن يؤدي إلى تعقيد الإجراءات الإدارية، ويضعف التواصل مع المواطنين ويزيد من البيروقراطية التي تُعد باباً من أبواب الفساد، كما يزيد من تضخم الجهاز الإداري من هدر موارد الدولة.(خليل، مصدر سابق ص12-13)

المطلب الثاني : التنمية المستدامة (المفهوم – الاهداف)

أولاً- مفهوم التنمية المستدامة:

يعد مفهوم التنمية مفهوماً متعدد الاستخدامات ومتنوع المعاني؛ لذا ظهرت تعاريف متنوعة ومتعددة ومتداخلة، وهذا التدخل هو أكثر ما يميز أدبيات التنمية المستدامة في المرحلة الراهنة، ولقد حاول تقرير الموارد العالمية الذي نُشر عام (1992) والذي خُصص بأكمله لموضوع التنمية المستدامة توضيح هذا الخلط والتداخل من خلال جمع

تعريفات التنمية المستدامة وحصرها في أربع مجاميع وذلك على النحو الآتي (عبد الله1998) ص244) :

1- التعريفات البيئية: تركز هذه التعريفات على الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم بما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على الكرة الأرضية.

2- التعريفات الاجتماعية الإنسانية: (وتعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني، ووفق تدفق الأفراد للمدن من خلال تطوير مستوى الخدمات التعليمية والصحية في الأرياف).

3- التعريفات الاقتصادية: (وهذه التعريفات تنظر إلى التنمية المستدامة من خلال اتجاهات رؤية الدول الصناعية من جهة والدول النامية من جهة أخرى. إذ ترى الدول الصناعية أن التنمية المستدامة تعني إجراء تخفيض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحويلات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة وامتناعها عن تصدير نموذجها التنموي الصناعي عالمياً) . أما بالنسبة للدول الفقيرة والتابعة فإن التنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقراً في الجنوب.

4- التصرفات التقنية: (ترى هذه التعريفات أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد، وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي تؤدي إلى رفع درجة حرارة الأرض والضارة بالأوزون).

تُعرّف التنمية المستدامة بأنها: (التنمية التي تلبي حاجات الحاضر من دون المساومة بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم (عبد البديع2001. ص316) ، وعرّفها إدوارد باربر Edward Barbier وهو أول من استخدم تعبير التنمية المستدامة: (بأنها ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتفاع بالرفاهية الاجتماعية مع أكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر من الأضرار والإساءة البيئية) (عبد الله 1998، مصدر سابق، ص242) .

لقد ارتبط مفهوم التنمية المستدامة بالعديد من حقول المعرفة، فهناك تنمية ثقافية التي تسعى إلى رفع مستوى الثقافة في المجتمع والترفيه بالإنسان، وكذلك تنمية

اجتماعية، فضلاً عن التنمية البشرية التي تهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشة وتحسين أوضاعه في المجتمع .

هذا وقد عرّفت منظمة اليونسكو (Unesco) التنمية المستدامة (بأن كل جيل يجب أن يتمتع بالموارد الطبيعية ويتركها صافية وغير ملوثة كما جاءت إلى الأرض).

ثانياً- أهداف التنمية المستدامة :

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومبادئها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف التي تتمثل في(www.un.org):

الهدف1: القضاء على الفقر: لابد من أن يكون النمو الاقتصادي شاملاً للجميع بحيث يتيح وظائف مستدامة ويعزز المساواة.

الهدف 2: القضاء التام على الجوع: يتيح قطاع الغذاء والزراعة حلولاً رئيسية للتنمية، وهما قطاعان محوريان في جهود القضاء على الجوع والفقر.

الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه: ضمان أنماط العيش السليم وتعزيز الرفاه للجميع هما أمران ضروريان لتحقيق التنمية المستدامة.

الهدف 4: التعليم الجيد: الحصول على التعليم الجيد هو الأساس في تحسين معايش الناس وتحقيق التنمية المستدامة.

الهدف 5: المساواة بين الجنسين: المساواة بين الجنسين ليست حقاً أصيلاً من حقوق الإنسان وحسب، وإنما كذلك ضرورة من ضروريات وجود عالم مستدام ينعم بالازدهار والسلام.

الهدف 6: المياه النظيفة والنظافة الصحية: إمكانية حصول الجميع على المياه النظيفة هي مكون أساسي من مكونات العالم الذي نبتغيه.

الهدف 7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة: الطاقة هي مسألة مركزية في كل التحديات الماثلة والفرص المتاحة.

الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد: علينا أن نعيد النظر في الأفكار السائدة في اقتصادنا وأدواته والسياسات الاجتماعية الرامية إلى القضاء على الفقر.

الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية: الاستثمار في الهياكل الأساسية هو شأن حاسم في تحقيق التنمية المستدامة.

الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة: الحد من التفاوت داخل البلدان وفي ما بينها.

الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة: التغلب على التحديات التي تواجهها المدن بطرائق تتيح لتلك المدن مواصلة الانتعاش والنمو.

الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان: تستهدف أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة إنتاج المزيد بشكل أفضل وبتكلفة أقل.

الهدف 13: العمل المناخي: يضمن التوصل إلى حلول لتغير المناخ عدم تعثر التقدم المحرز بسبب تلك الظاهرة، وتمتع اقتصادات البلدان بالصحة والقدرة على التكيف.

الهدف 14: الحياة تحت الماء: إن محيطات العالم هي التي تقف وراء النظم العالمية التي تجعل كوكب الأرض صالحاً لسكنى البشرية.

الهدف 15: الحياة في البر: تشكل إزالة الغابات والتصحر تحديين رئيسيين يؤثران في معايش ملايين الناس، وتبذل حثيثة في إدارة الغابات ومكافحة التصحر.

الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية: تشجيع وجود المجتمعات السلمية الشاملة للجميع، وتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء، وبناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة.

الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف: يتطلب تحقيق التنمية المستدامة تكوين شراكات ناجعة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني تبنى على أهداف ورؤى مشتركة.

المبحث الثاني

الإطار النظري للربط بين مؤشر الفساد الاقتصادي ومؤشر التنمية المستدامة، والمتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى

بالإشارة لما تم عرضه في المبحث الاول من هذه الدراسة يمكن بناء فكرة نظرية تفيد بتواجد علاقة وثيقة بين الفساد الاقتصادي والتنمية المستدامة وعدد من متغيرات الاقتصاد الكلي، بما يمكن من تقديم دراسة قياسية لتقدير دالة والتنمية المستدامة وأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة بها. إن بناء أي نموذج أو دالة يعتمد على عدد من الفرضيات حتى لا يتعارض النموذج المستخدم مع واقع البلد الاقتصادي، خصوصاً في بلد مثل ليبيا يصنف من ضمن الاقتصاديات الريعية ويعتمد بشكل كبير على الموارد (إنتاج أو دخل) النفطية في تمويل كافة الالتزامات المترتبة على الاقتصاد الليبي. و بافتراض أن ليبيا تخضع للفروض التالية:

1- بلد صغير نسبياً، وبالتالي حجم السوق فيها صغير نسبياً.

2- بلد منفتحة على الاقتصاد العالمي، وبالتالي تتأثر بشكل كبير بالأسعار العالمية.

3- بلد ينتج سلعة أولية واحدة وهي النفط، والتي تعتبر المصدر الوحيد لتمويل احتياجاتها وخططها التنموية.

وبالأخذ في الاعتبار تلك الفروض، فإن الإطار النظري يهدف إلى تقديم فهم شامل لتأثير الفساد الاقتصادي على التنمية المستدامة. كما يأخذ النموذج في الاعتبار الآثار غير المباشرة للفساد الاقتصادي على التنمية المستدامة من خلال تأثيره على المتغيرات الأخرى. على سبيل المثال، يمكن للفساد أن يعيق تكوين رأس المال البشري عن طريق تحويل الموارد بعيداً عن التعليم والرعاية الصحية والبيئة. كما يمكن أن يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة في الدخل.

أولاً : مؤشر التنمية المستدامة (SDI):

مؤشر التنمية المستدامة هو أداة تستخدم لقياس ومراقبة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي وضعتها الأمم المتحدة في عام 2015.

ويتكون مؤشر التنمية المستدامة من مجموعة من المؤشرات الفرعية التي تقيس أداء البلدان في مجالات مختلفة مثل الفقر، والتعليم، والصحة، والمساواة بين الجنسين، والتغير المناخي، والاستدامة البيئية، وغيرها. يتم جمع البيانات وتحليلها لتحديد مدى تحقيق البلدان لهذه المؤشرات وتصنيفها وفقًا لذلك. مؤشر التنمية المستدامة (SDGs) هو مجموعة من 17 هدفًا و169 غاية عالمية اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2015. تهدف هذه الأهداف والغايات إلى القضاء على الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة، وحماية البيئة بحلول عام 2030. وتستند مؤشرات التنمية المستدامة إلى أربعة أبعاد رئيسية للتنمية المستدامة وهي: **البعد الاقتصادي - البعد الاجتماعي - البعد البيئي - البعد المؤسسي**

وهناك العديد من النماذج المستخدمة لقياس البعد الاقتصادي في دالة التنمية المستدامة. بعض هذه النماذج تشمل:

1 - مؤشر التنمية المستدامة من البنك الدولي (Sustainable Development Indicator -SDI): يقوم هذا المؤشر بقياس الأداء الاقتصادي للدول وفقاً لمجموعة

من المؤشرات المرتبطة بالاقتصاد المستدام، مثل استدامة الديون والاستثمار والتجارة العادلة والابتكار الاقتصادي.

2 - مؤشر التنمية المستدامة للأمم المتحدة (Sustainable Development Index - SDI): يقوم هذا المؤشر بقياس الأداء الاقتصادي للدول وفقاً لمجموعة من المؤشرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي المستدام، مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي المستدام وتوزيع الدخل والفقر والاستدامة المالية.

3 - مؤشر الاقتصاد الأخضر (Green Economy Index): يركز هذا المؤشر على قياس النمو الاقتصادي المستدام والمستدامة البيئية. يحتوي على مؤشرات مثل الاستدامة البيئية والاستدامة المالية والابتكار البيئي وتكنولوجيا النظم البيئية.

4 - مؤشر النمو المستدام (Sustainable Growth Index): يركز هذا المؤشر على قياس النمو الاقتصادي الذي يحترم الحدود البيئية ويعتمد على الاستدامة المالية والاجتماعية. يستخدم مؤشرات مثل الناتج المحلي الإجمالي المستدام والاستدامة البيئية والاستثمار في التنمية المستدامة.

كما يعتمد مؤشر التنمية البشرية على ثلاثة متغيرات رئيسية لقياس البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة وهي :

1- **الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product - GDP):** يقيس حجم الاقتصاد للدولة وإجمالي القيمة المضافة للسلع والخدمات المنتجة داخل البلاد خلال فترة زمنية محددة.

2- **مؤشر معدل النمو الاقتصادي (Economic Growth Rate):** يعكس معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي على مدى فترة زمنية محددة، ويعتبر مؤشراً لقدرة الاقتصاد على تحقيق التنمية المستدامة.

3- **مؤشر التحسين في معيشة الأفراد (Improvement in Living Standards):** يشمل مؤشرات مثل معدل الفقر، ومعدل البطالة، وتوزيع الدخل، ومؤشرات الاستهلاك وحياة الأفراد.

حيث أن :

مؤشر التنمية (Development Index): هو مؤشر يقوم بالأساس على الصيغة الأساسية لمؤشر التنمية البشرية (HDI)، مع الأخذ في الاعتبار كفاية الدخل، ويمكن وصف مؤشر التنمية من خلال المكونات التالية :

Life Expectancy Index يشير إلى مؤشر متوسط العمر

Education Index يشير إلى مؤشر التعليم

Income Index يشير إلى مؤشر الدخل.

ثانياً : مؤشر الفساد الاقتصادي (ECP):

أما بخصوص البيانات المستخدمة لحساب مؤشر الفساد الاقتصادي (ECP) فترجع إلى الدليل الدولي للمخاطر القُطرية International Country Risk Guide (ICRG). متغير مؤشر الفساد الاقتصادي المستخدم في هذه الدراسة هو متغير إجمالي تم الحصول عليه من خلال متوسط مرجح لجمع ست مؤشرات للفساد، وذلك للأخذ في الحسبان خصوصية الدولة الليبية، وهي مؤشر استقرار الحكومة، ومؤشر الظروف الاقتصادية والاجتماعية، ومؤشر المحافظ الاستثمارية، ومؤشر الصراعات الداخلية، ومؤشر الفساد، مؤشر القوانيين واللوائح، التي يوفرها ICRG. هذا المؤشر تم تصنيفه رقمياً من الأقل إلى الأعلى بشكل تصاعدي، ويتم تفسيره كما يلي: أنه كلما اقترب المؤشر من الأعلى رتبة رقمية، أو زاد عن الواحد الصحيح، دل ذلك على انخفاض معدل الفساد الاقتصادي، وعندما تكون قيمة المؤشر قريبة من الأقل رتبة رقمية، أو تقترب من الصفر أو أقل من الصفر، فهذا يشير إلى حالة ارتفاع معدل الفساد الاقتصادي.

وبالأخذ في الاعتبار البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة وفقاً لتعريف البنك الدولي والأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية المستدامة وأهدافها، فانه تم إضافة عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلي والتي تتمثل في النمو الاقتصادي، والطلب الكلي مقاس بالناتج المحلي الإجمالي الشخصي، ومستوى المعيشة مقاس بمعدل التضخم، وخلق الوظائف والرواج الاقتصادي مقاس بمعدل البطالة. وتم اختيار هذه المتغيرات بناءً على مدى ارتباطها بالإطار النظري وتأثيرها المحتمل على التنمية المستدامة وتأثير الفساد الاقتصاد عليها.

ومن المتوقع أن يكون للفساد الاقتصادي تأثير سلبي على التنمية المستدامة. يعد النمو الاقتصادي عاملاً حاسماً للتنمية المستدامة. ويعكس الزيادة في إنتاج السلع والخدمات مع مرور الوقت. وتم تضمين عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية المهمة كالناتج المحلي الإجمالي و التضخم والبطالة التي يمكن أن تؤثر على التنمية المستدامة. التضخم، كمتغيرات مستقلة في النموذج للتعرف على تأثيرها المحتمل على التنمية المستدامة. ومن خلال دمج هذه المتغيرات في النموذج القياسي، سنكون قادرين على تحليل تأثير الفساد الاقتصادي على التنمية المستدامة.

بناءاً على ما سبق ذكره يمكن صياغة دالة التنمية المستدامة في صورتها القياسية على الصيغة التالية:

$$LSDI_t = a_o + a_1 LECP_t + a_2 LGGDP_t + a_3 LGDPPS_t + a_4 LGINF_t + a_5 LUNY_t + E_t$$

حيث أن:

SDI t: المتغير التابع ويشير الى مؤشر التنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي خلال فترة زمنية معينة.

ECPt: متغير يشير الى مؤشر الفساد الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة. و نتوقع أن تكون قيمة معلمة المتغير (a1 <0).

GGDPt: يشر إلى معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية معينة، ويمثل التنوع الاقتصادي وإنتاجية الاقتصاد الليبي. وبالتالي نتوقع أن تكون قيمة معلمة المتغير (a2< 0).

GDPPSt: يشر إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية معينة. وبالتالي نتوقع أن تكون قيمة معلمة المتغير (a3 > 0).

GINFt: متغير يشير إلى معدل التضخم، وتم استخدامه في النموذج للتعرف على تأثيره المحتمل على التنمية المستدامة. عليه فإننا نتوقع أن تكون قيمة معلمة المتغير (a4 > 0).

UNYt: متغير تشير إلى معدل البطالة، ممثل في النسبة المئوية للقوى العاملة التي ليس لديها وظيفة وتبحث بنشاط عن عمل. عليه فإننا نتوقع أن تكون قيمة معلمة المتغير (a5 > 0).

Et: تشر الى المتغير العشوائي، الذي يفترض ان له توزيعاً طبيعياً وبمتوسط مستقلاً يساوي الصفر وتبايناً ثابتاً.t: تشير إلى الزمن.L: تشير إلى الصيغة اللوغاريتمية.

المبحث الثالث

اختيار النموذج الملائم وتقدير دالة التنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990 – 2019)

لاختيار النموذج المناسب لتقدير دالة التنمية المستدامة في ليبيا، فإنه علينا البحث في سلسلة المتغيرات المستخدمة وتحديد النموذج الملائم في تقديرها نظراً لتعدد النماذج والطرق في تقدير السلاسل الزمنية، مثلاً هل يتم تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية ((Ordinary Least Square (OLS) أو إستخدام نموذج تصحيح الخطأ ((Error Correction Model (ECM)، أو نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطئة (Autoregressive Distributed Lagged Model (ARDL)). ولفهم العلاقة فإننا سنبدأ بإجراء اختبارات الاستقرارية لسلسة المتغيرات المستخدمة في دالة التنمية المستدامة. فإذا كانت سلسلة المتغيرات المستخدمة في دالة التنمية المستدامة مستقرة عند المستوى فإنه من الأفضل استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، وإذا كانت مستقرة في الفرق الأول أو الفرق الثاني ((I(1or2)، فإنه من الأفضل استخدام نموذج تصحيح الخطأ لجوهانسون (ECM)، وإذا كانت مختلطة أي سلاسل المتغيرات منها ما هو مستقر في المستوى ((I(0)، وأخرى مستقرة في الفرق الأول ((I(1) أو الثاني ((I(2)، فانه من الأفضل استخدام نموذج (ARDL).

لاختبار جذر الوحدة (Unit root)، أي مدى استقرار السلسلة الزمنية عند المستوى أو الفرق الأول، تم استخدام اختبار فيليبس-بيرون (Phillips-Perron (PP) test).

تشير اختبارات جذر الوحدة[1] (Unit Root Tests) المعروضة بالجدول (1) إلى أن متغير النمو الاقتصادي (GGDP)، ومتغير الناتج المحلي الإجمالي الشخصي (GDPPS) مستقر عند المستوى ((I(0)، بينما بقية المتغيرات، والمتمثلة في متغير التنمية المستدامة (SDI)، ومتغير الفساد الاقتصادي (ECP)، ومتغير التضخم (GINF)، ومتغير البطالة (UNY)، مستقرة عند الفرق الأول (*I(1)*).

[1] كل الاختبارات وتقديرات النموذج تم باستخدام البرنامج الإحصائي EViews.

بالاعتماد على نتائج اختبار فيليبس - بيرون (PP) لسلسلة متغيرات النموذج المقترح، يتضح أن سلسلة المتغيرات المستخدمة لم تحقق شرط الاستقرارية عند نفس المستوى، وهو ما يحقق شرط تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطئة (ARDL).

الجدول رقم (1)

يشير إلى نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات المستخدمة في النموذج المقترح للفترة (2000 - 2021)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)		Null Hypothesis: the variable has a unit root					
	At Level						
		LSDI	LECP	LGDPPS	LGGDP	LGINF	LUNY
With Constant	t-Statistic	-1.1133	-1.6211	-3.7781	-6.7467	-2.3616	-0.6003
	Prob.	***0.6968***	***0.4594***	***0.0079***	***0.0000***	***0.1609***	***0.8557***
		n0	n0	***	***	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.6533	-2.4272	-3.8383	-6.8397	-2.2681	-5.5191
	Prob.	***0.9674***	***0.3590***	***0.0287***	***0.0000***	***0.4369***	***0.0005***
		n0	n0	**	***	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.0556	-0.1803	-0.2698	-0.6090	-0.5426	0.6012
	Prob.	***0.6926***	***0.6126***	***0.5801***	***0.4448***	***0.4732***	***0.8405***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
	At First Difference						
		d(LSDI)	d(LECP)	d(LGDPPS)	d(LGGDP)	d(LGINF)	d(LUNY)
With Constant	t-Statistic	-4.3784	-4.1678	-11.7333	-18.7971	-5.3700	-11.1921

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)		Null Hypothesis: the variable has a unit root					
		At Level					
		LSDI	LECP	LGDPPS	LGGDP	LGINF	LUNY
	Prob.	***0.0019***	***0.0031***	***0.0000***	***0.0001***	***0.0001***	***0.0000***
		***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.9116	-4.2687	-14.2428	-18.4683	-5.0280	-11.1787
	Prob.	***0.0002***	***0.0113***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0019***	***0.0000***
		***	**	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.4560	-4.2272	-11.9052	-19.2124	-5.3234	-8.0366
	Prob.	***0.0001***	***0.0001***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***	***	***
Notes:							
a: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant							
b: Lag Length based on SIC							
c: one-sided p-values2006 Probability based on MacKinnon							

المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لنتائج البرنامج الإحصائي EViews.

ويوضح الجدول (2) الملخص الإحصائي لاختبارات F-bounds tests لحدود القيم الحرجة عند مختلف درجات المعنوية المقترحة من قبل بيزران. تشير النتائج إلى أن قيمة الإحصائي F-statistics، إحصائي التكامل المشترك والذي يساوي (5.818)، هي أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة عند مختلف درجات المعنوية، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة تكامل مشترك أو علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغير التنمية المستدامة والمتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج القياسي.

الجدول رقم (2)

نتائج اختبار F-statistics وF-bounds test لنموذج ARDL للفترة (2000-2021)

		Signif	(I(0	**I(1)**
F-statistic	5.817504	%10	2.08	3
	5	%5	2.39	3.38
		%2.5	2.7	3.73
		%1	3.09	4.15

و لمناقشة النتائج سنقوم أولاً بتوضيح نتائج الأجل القصير، ثم نتائج تقدير نموذج ARDL في الأجل الطويل، ومن ثم نستعرض تحليل الاختبارات الإحصائية التشخيصية للنموذج ومدى دقة النتائج المتحصل عليها.

أولاً- تقديرات معالم النموذج في الأجل القصير:

الجدول (3) يوضح معلمات تقدير نموذج ARDL في الأجل القصير، حيث تشير النتائج إلى أن المتغيرات المستقلة بالنموذج، وفقاً لمعامل التحديد المعدل، بإمكانها تفسير حوالي (78%) من التغيرات التي تحدث في متغير التنمية المستدامة الذي يشير إلى أن المتغيرات التي تم تضمينها في النموذج تفسر معظم التغيرات التي تحدث في مؤشر التنمية المستدامة المستخدم.

النتائج تشير إلى أن معامل تصحيح الخطأ ((-1) Coint Eq) معنوي إحصائياً وبدرجة معنوية تصل إلى (1%)، وله إشارة سالبة. هذه النتيجة تؤكد على وجود علاقة توازن من الأجل القصير إلى الأجل الطويل بمعدل تقارب يصل إلى حوالي (60%) سنوياً، والتي جاءت مؤكدة لاختبار الإحصائي F-bounds tests. جميع المعلمات المقدرة قصيرة الأجل جاءت معنوية إحصائياً، وفي أحيانٍ كثيرة تصل درجة معنويتها إلى (1%)، ماعدا متغير التضخم في المستوى الذي يبدو أنه يحتاج لوقت أطول (بعد مضي سنة من حدوثه) للتأثير في مؤشر التنمية المستدامة، على الرغم من معنويته عند مستوى (10%).

وجاء متغير الفساد الاقتصادي مطابقاً للتوقعات. حيث تشير النتائج إلى أن زيادة معدل الفساد الاقتصادي في الأجل القصير بـ (1%)، ستؤدي إلى انخفاض مؤشر التنمية المستدامة بحوالي (15%) سنوياً.

والملاحظ من الجدول أن جميع متغيرات النموذج كانت تحمل الإشارة المتوقعة، سواءً المبطئة منها أو في المستوى. كذلك من الملاحظ أن لمتغير متوسط الرفاهية الاقتصادية للأفراد، معبراً عنها بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) دور مهم في تفسير التغيرات التي تحدث في مؤشر التنمية المستدامة (SDI)، فإن زيادة متوسط الرفاهية الاقتصادية للأفراد بـ(1%)، ستؤدي إلى التحسن في مؤشر التنمية المستدامة بحوالي (22%) و(15%)، على التوالي.

بالمثل، متغير النمو الاقتصادي (GGDP)كان له دور مهم في تفسير التغيرات التي تحدث في مؤشر التنمية المستدامة (SDI)، بمعنى زيادة معدل النمو الاقتصادي للسنة الحالية وللسنة السابقة بـ (1%)، ستؤدي إلى التحسن في مؤشر التنمية المستدامة بحوالي (4%) و(2%)، على التوالي.

في حين أظهرت النتائج أن لمتغير معدل التضخم سواءً للسنة الحالية أو السابقة تأثير سلبي على مؤشر التنمية المستدامة. فزيادة معدل التضخم للسنة الحالية وللسنة السابقة بـ (1%)، ستؤدي إلى التدهور في مؤشر التنمية المستدامة بحوالي (1%) و(2%)، على التوالي. كذلك أظهرت النتائج أن لمتغير معدل البطالة تأثير عكسي وهام على مؤشر التنمية المستدامة. فزيادة معدل البطالة بـ (1%)، ستؤدي إلى التدهور في مؤشر التنمية المستدامة بحوالي (190%).

الجدول رقم (3)

نتائج الأجل القصير لتقدير دالة التنمية المستدامة للفترة (2000 - 2021)

ARDL Error Correction Regression			**Dependent Variable: D(LSDI)**	
Selected Model: ARDL (1, 1, 2, 2, 2, 1)			**Sample: 2000 – 2021**	
Case 2: Restricted Constant and No Trend			**Included observations: 28**	
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
LECP	-0.150284	0.056796	-2.646047	0.0192
D(LGDPPS)	0.221350	0.036662	6.037519	0.0000
D(LGDPPS(-1))	0.146166	0.046456	3.146335	0.0071
D(LGGDP)	0.037676	0.006567	5.737122	0.0001
D(LGGDP(-1))	0.017561	0.006714	2.615613	0.0203
D(LGINF)	-0.006938	0.003729	-1.860578	0.0839

ARDL Error Correction Regression			Dependent Variable: D(LSDI)	
Selected Model: ARDL (1, 1, 2, 2, 2, 1)			Sample: 2000 – 2021	
Case 2: Restricted Constant and No Trend			Included observations: 28	
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
D(LGINF(-1))	-0.018078	0.005074	-3.562527	0.0031
D(LUNY)	-1.898129	0.406751	-4.666563	0.0004
CointEq(-1)*	-0.602067	0.082190	-7.325261	0.0000
R-squared	0.836546	Mean dependent var		-0.000767
Adjusted R-squared	0.779337	S.D. dependent var		0.021417
S.E. of regression	0.010061	Akaike info criterion		-6.125394
Sum squared resid	0.002024	Schwarz criterion		-5.744764
Log likelihood	93.75552	Hannan-Quinn criter.		-6.009032
Durbin-Watson stat		2.089175		

المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لنتائج البرنامج الإحصائي EViews.

في العموم تشير النتائج في الأجل القصير إلى أن للفساد الاقتصادي دور مهم في التأثير على مدى قدرة الاقتصاد الليبي لتحقيق معدلات عالية في مؤشر التنمية المستدامة، إلا أن المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى أيضاً كان لها دور هام في تحديد مؤشر التنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي. على سبيل المثال أظهر معدل البطالة القدرة العالية في تفسير مؤشر التنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي. يمكن أن يعزى السبب للتشوهات الهيكلية في الاقتصاد الليبي، التي نذكر منها عبء التكدس الوظيفي في القطاع الحكومي، وضعف القطاع الخاص، وضعف القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي، واعتماده على سلعة واحدة في تمويل الخطط التنموية سواءً قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل.

ثانياً- تقديرات معالم النموذج في الأجل الطويل:

الجدول (4) يوضح معلمات تقدير نموذج ARDL في الأجل الطويل للمتغيرات المستقلة، فجميع متغيرات النموذج كانت تحمل الإشارة المتوقعة، وذات دلالة إحصائية

هامة تصل إلى درجة معنوية (1%)، باستثناء متغير البطالة الذي كان معنوي بدرجة حرية تصل إلى (5%).

الجدول يوضح أن ارتفاع مؤشر الفساد الاقتصادي بـ(1%)، سيؤدي إلى انخفاض مؤشر التنمية المستدامة بحوالي (25%)، في الأجل الطويل، أما متغير متوسط الرفاه الاقتصادي مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي الشخصي، فان زيادته بواحد دينار ستؤدي إلى زيادة مؤشر التنمية المستدامة بحوالي (62%)، في الأجل الطويل. أما فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، فإن زيادته بـ (1%)، ستؤدي إلى ارتفاع مؤشر التنمية المستدامة بحوالي (8%).

في المقابل ارتفاع معدل التضخم والبطالة بـ (1%)، ستؤدي إلى انخفاض مؤشر التنمية المستدامة بحوالي (4%)، و(55%)، على التوالي في الأجل الطويل.

كما نلاحظ بان سلسلة البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً كما يشير لذلك اختبار (Normality test for Jarque-Bera)، كذلك اختبار (Breusch-Godfrey) يؤكد عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي التسلسلي لسلسلة البواقي، أما اختبار (Arch) فإنه يشير إلى ثبات التباين. كذلك اختبار Ramsey Reset test الخاص بالتعرف على مدى ملائمة تصميم النموذج من حيث الشكل الدالي للنموذج المقترح، والذي يشير إلى عدم وجود مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي للنموذج، وبذلك تتحقق شروط تطبيق نموذج ARDL وفقاً للنموذج المقترح لقياس تأثير الفساد الاقتصادي على التنمية المستدامة، بالإضافة لعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية المرتبطة بدالة التنمية المستدامة، ولها أثر مهم في تحديد العلاقة بين متغيري الدراسة الرئيسيين، وفقاً للنظرية الاقتصادية والنموذج المقترح محل البحث في هذه الدراسة.

الجدول رقم (4)

نتائج الاجل الطويل لتقدير دالة التنمية المستدامة للفترة (2000 - 2021)

ARDL Long Run Form and Bounds Test			**Dependent Variable: D(LSDI)**	
Selected Model: ARDL (1, 1, 2, 2, 2, 1)			**Sample : 2000 – 2021**	
Case 2: Restricted Constant and No Trend			**Included observations: 28**	
	Levels Equation			
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LECP	-0.249613	0.079415	-3.143125	0.0015

ARDL Long Run Form and Bounds Test			Dependent Variable: D(LSDI)	
Selected Model: ARDL (1, 1, 2, 2, 2, 1)			Sample : 2000 – 2021	
Case 2: Restricted Constant and No Trend			Included observations: 28	
LGDPPS	0.617027	0.132815	4.645750	0.0004
LGGDP	0.080849	0.021774	3.713113	0.0023
LGINF	-0.044051	0.010281	-4.284509	0.0008
LUNY	-0.552228	0.242659	-2.275738	0.0391
C	-3.250453	0.583425	-5.571328	0.0001
Normality test (Jarque-Bera)	Jarque-Bera	0.654425	Prob.	0.720931
Serial Correlation LM test (Breusch-Godfrey)	F-statistic	0.520462	Prob. F (1,13)	0.4834
	Obs*R-squared	1.077844	Prob. Chi-Square (2)	0.2992
Heteroscedasticity Test: ARCH	F-statistic	0.041127	Prob. F (1,23)	0.8409
	Obs*R-squared	0.044344	Prob.Chi-Square (1)	0.8332
Ramset Reset Test	F-statistics	3.368036	Prob. df (2, 18)	0.0572
	Likelihood ratio	9.218835	2	0.0100

المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لنتائج البرنامج الإحصائي EViews.

من الملاحظ أنه لا يوجد اختلاف بين نتائج الأجل القصير والطويل في نموذج ARDL المطبق في هذه الدراسة، والتي تكشف عن وجود علاقة سلبية كبيرة بين الفساد الاقتصادي والتنمية المستدامة.

النتائج والتوصيات

أولاً ـ النتائج

أهم النتائج التي تم الحصول عليها في هذه الدراسة يمكن تلخيصها في الآتي:

1- اختبار الإحصائي F-Bounds Tests، وإشارة ومعنوية معامل تصحيح الخطأ تؤكد وجود علاقة توازنية بين معدل التنمية المستدامة ومتغيرات الدراسة من الأجل القصير إلى الأجل الطويل.

2- الأهمية النسبية لمؤشر الفساد الاقتصادي في تفسير التغيرات التي تحدث في مؤشر التنمية المستدامة، الذي تميز بوجود علاقة عكسية وقوية مع متغير التنمية المستدامة في الأجلين القصير والطويل.

3- الناتج المحلي الإجمالي كمقياس لمتوسط الرفاهية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، فكانا يرتبطان أيضاً بعلاقة طردية وقوية مع متغير التنمية المستدامة في الأجلين القصير والطويل.

4- وجود علاقة عكسية ومعنوية بين ارتفاع معدل التضخم ومؤشر التنمية المستدامة الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل.

5- وجود علاقة عكسية ومعنوية بين ارتفاع معدل البطالة ومؤشر التنمية المستدامة الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل.

ثانياً - التوصيات

من خلال ما تم التوصل اليه من نتائج يوصي الباحث ب :-

1- التركيز على بناء مؤسسات قوية وتعزيز ممارسات الحكم الرشيد وتعزيز قدرة المؤسسات العامة على منع الفساد ومكافحته.

2- ينبغي لواضعي السياسات إعطاء الأولوية للسياسات التي تعزز النمو الاقتصادي، وتخلق فرص العمل، وتعزز التنمية الاقتصادية الشاملة. ومن خلال تعزيز النمو الاقتصادي تستطيع الدولة أن تقلل من حوافز الفساد وأن تخلق بيئة أكثر ملاءمة للتنمية المستدامة.

3- ضرورة التركيز على تنفيذ التدابير التي تعزز الشفافية، مثل مبادرات البيانات المفتوحة، وقوانين حماية المبلغين عن المخالفات، وإصلاحات الأعمال خارج سلطة الدولة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز آليات المساءلة لضمان محاسبة المتورطين في ممارسات الفساد على أفعالهم.

4- إعطاء الأولوية للاستثمارات في التعليم والرعاية الصحية وتنمية المهارات لتعزيز رأس المال البشري. لأنه من خلال الاستثمار في رأس المال البشري تستطيع الدولة تمكين مواطنيها، والحد من الفقر، وإنشاء مجتمع أكثر استدامة وشمولاً.

المراجع

1 - ابتهال محمد رضا داود، الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع إشارة لتجربة العراق في الفساد، مجلة دراسات دولية، العدد (48)، جامعة بغداد، العراق، 2011، ص178.

2 - إيثار عبود كاظم الفتلي، الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد كربلاء- العراق، 2009، ص9

3 - جمال محمد رضوان، مدى التزام ديوان المحاسبة الليبي بتطبيق معيار منظمة الانتوساي (5700) لمكافحة الفساد المالي في المؤسسات الحكومية، رسالة ماجستير (غير منشورة) الأكاديمية الليبية، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، قسم المحاسبة جنزور، 2021.

4 - رشاد حسن خليل، الفساد في النشاط الاقتصادي (صوره وآثاره وعلاجه- القاهرة: دار النهضة العربية، 2016- ص14 – 15

5 - عبد الخالق عبد الله، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998) ص244.

6 - علي بلموشي، حالات من الفساد الاقتصادي وعلاجه في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة الأمير عبد القادر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الاقتصاد، قسطنطينية الجزائر،2007.

7 - عمر حمدان الحضرمي، ظاهرة الفساد الخطورة والتحدي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .عمان: عمادة البحث العلمي، 2014 ص65.

8 - كمال أمين الوصال، الفساد، دراسة الأسباب والآثار الاقتصادية، مجلة التجارة والتحويل، العدد (2)، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2008، ص153.

9 - كيمبرلي آن إليوت، الفساد والاقتصاد العالمي، ترجمة: جمال إمام -القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2000) ص123.

10 - محمد زكري، مدى فاعلية قوانين وتشريعات ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي الإداري في المؤسسات الحكومية والشركات العامة، رسالة ماجستير (غير منشورة) الأكاديمية الليبية، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، قسم المحاسبة جنزور، 2013.

11- مروى محمود عمر، الفساد وأثره على تفاوت الدخل والفقر (دراسة مقارنة) أطروحة دكتوراه (غير منشور) جامعة حلوان، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، حلوان، 2011.

12 - محمد عبد البديع، اقتصاد الحماية والبيئة (القاهرة: دار الأمين للطباعة، 2001) ص316.)

13 - موقع منظمة الأمم المتحدة www.un.org

14 - يوسف يوسف حسين، الفساد الإداري والاقتصادي والكسب غير المشروع وطرق مكافحته الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2014ص7.

الملاحق

ملحق (1) تعريف المتغيرات والبيانات المستخدمة (القيم بآلاف الدولارات)

Year	SDI	ECP	GDPPS	GGDP	GINF	UNY
2000	0.743	5.722222	15641.96	2.857312	3.719	45.177
2001	0.75	5.736111	16480.08	2.858742	2.574	45.432
2002	0.758	6.263889	16765.59	3.67927	-2.907	45.553
2003	0.765	6.381944	16091.92	-1.76284	-8.839	45.729
2004	0.774	6.694444	15556.05	-0.9589	-9.863	45.866
2005	0.787	6.930556	17145.27	13.01604	-2.057	45.849
2006	0.791	6.993056	17453.87	4.461639	1.252	46.264
2007	0.79	6.833333	19022.67	11.87076	2.658	46.467
2008	0.786	6.958333	19800.08	6.500525	1.465	46.959
2009	0.79	7.027778	20606.52	6.229983	6.211	47.42
2010	0.783	7.152778	20139.78	-0.16205	10.401	47.921
2011	0.78	7.069444	18854.54	-4.40018	2.448	48.418
2012	0.775	6.986111	19400.39	5.027248	2.458	48.775
2013	0.785	5.486111	10107.61	-50.3385	15.902	49.804
2014	0.765	5.583333	19907.58	86.82675	6.072	49.766
2015	0.76	4.923611	16010	-17.998	2.594	50.445
2016	0.759	4.451389	12093.45	-23.0428	2.433	50.577
2017	0.73	4.506944	11808.6	-0.84266	10.011	50.255
2018	0.669	4.590278	11465.96	-1.49094	25.872	50.086

Year	SDI	ECP	GDPPS	GGDP	GINF	UNY
2019	0.687	4.715278	14962.65	32.4918	25.86	49.497
2020	0.693	4.46	15902.73	7.941368	13.974	49.597
2021	0.691	4.47	13926.04	-11.1957	-2.87	49.716

ملحق (2) نتائج مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستخدمة في النموذج (2021 - 2000)

Covariance Analysis: Ordinary	**Sample: 2000 – 2021**		**Included observations: 30**			
	LSDI	LECP	LGDPPS	LGGDP	LGINF	LUNY
LSDI	1.000000					
t-Statistic	-----					
Probability	-----					
LECP	-0.713152	1.000000				
t-Statistic	-5.383155	-----				
Probability	0.0000	-----				
LGDPPS	0.476704	0.669902	1.000000			
t-Statistic	2.869509	4.774447	-----			
Probability	0.0077	0.0001	-----			
LGGDP	0.180501	0.130450	0.602888	1.000000		
t-Statistic	0.971072	0.696229	3.998592	-----		
Probability	0.3398	0.4920	0.0004	-----		
LGINF	-0.376129	-0.292816	-0.176858	-0.100606	1.000000	
t-Statistic	-2.148024	-1.620466	-0.950834	-0.535069	-----	
Probability	0.0405	0.1163	0.3498	0.5968	-----	
LUNY	-0.038686	-0.522359	-0.267587	-0.239902	-0.199473	1.000000
t-Statistic	-0.204860	-3.241447	-1.469528	-1.307630	-1.077160	-----
Probability	0.8392	0.0031	0.1528	0.2016	0.2906	-----